ابن القصّاب الرّوميّ (ت1029ه) ومنهجه في كتابه: الأزهار شرح إظهار الأسرار في النحو

م. م: ميثاق فاضل علي شرقي
المديرية العامة لتربية الأنبار

أ.م. د: خليل محمد سعيد
جامعة الأنبار/ كلّية التربية للبنات
قسم اللغة العربية

ملخّص باللغة العربية

يهدف هذا البحث إلى التعرّف على عالِم من علماء اللغة المتأخرين، وهو إبراهيم القصّاب الرّوميّ الحنفيّ (ت1029ه)، ومن ثمّ التعرف على كتابه (الأزهار) والذي شرح فيه كتاب (إظهار الأسرار في النّحو) لمحمد بن بير علي البركويّ، وتظهر أهميّة هذه الدراسة من أنّ هذا الكتاب هو أوّل شرح على متن إظهار الأسرار، هذا المتن الذي ذاع صيته بين المتأخرين، وتهدف هذا الدراسة أيضًا إلى الوقوف على المنهج الذي سلكه ابن القصّاب في شرحه لهذا الكتاب، وطريقة عرضه لمادّته .

ملخص باللغة الإنكليزية

This research aims to identify one of the late scientists linguist, namely Ibrahim al-Qassab al-Rumi al-Hanafi (d. 1209 AH), and then to identify his book (al-Azhaar), which explained in it the book of (Idh'har Al-Asrar in the grammar) by Mohammed bin Bir Ali al-Barkawi, the importance of this study shows that this book is the first explanation on the book of Idh'har Al-Asrar, this book which became famous among the latecomers, and this study also aims to identify the approach taken by Ibn al-Qassab in his explanation of this book, and the way of displaying of his subject.

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

لا زال تراثنا العربي معطاءً، فما يلبث أنْ يرفدنا كلّ حين بجوهرة من جواهره المكنونة التي من خلالها تظهر قيمة ذلك التراث، والجهد المتفاني الذي بذله العلماء في خدمته.

وكتاب (الأزهار) لإبراهيم القصّاب (ت1029ه)، هو شرح على (إظهار الأسرار في النحو) لمحمد بن بير علي البركوي (ت981ه) وهو واحد من كتب التراث التي انتظرَتْ من يخرجها من رفوف المتاحف ليضعها بين يدي القرّاء والباحثين.

وقد اتّبع الشّارحُ صاحبَ المتن في طريقة عرض المادّة النحوية، وكلاهما قد انتهج منهج المتكلّمين في عرض تلك المادّة، سائرين على خطى الجرجانيّ في عوامله، وابن الحاجب في كافيته .

إنّ هذا البحث هو محاولة لجمع ما توافر من معلومات عن حياة ابن القصّاب، ومن ثمّ الوقوف على منهج الكتاب، لنتعرّف من خلاله على الطريقة التي وظّف فيها ابن القصّاب ثقافته الدينيّة، واللغوية، والأدبيّة، في خدمة الدرس النحويّ .

وقد وقفنا في هذه الدراسة الموجزة على أهمّ الجوانب التي تمثّل منهج الكتاب، مؤيّدين ذلك بأمثلة من كلام ابن القصّاب في كتابه المذكور، التي من شأنها توضيح الفكرة؛ للوصول إلى المقصد، وقد أحلنا هذه النصوص إلى النسخة التي اعتمدناها أصلاً.

وإنّنا إذ نقدّم هذا البحث بين يدي الباحثين، نسأل الله تعالى التوفيق والسّداد، وأنْ يرزقنا الإخلاص في الأقوال والأفعال .

المبحث الأول
التعريف بابن القصّاب، والبركويّ
المطلب الأول
ابن القصَّاب

اسمه، ونسبه، وكنيته:

هو أبو محمّد() إبراهيم ابن القصّاب الرومي، كان يُعرَف بـ: قصَّاب زاده، هذا ما ذكره أهل التراجم لهذا العالم() .

حياته ومذهبه:

ليس بين أيدينا من المصادر ما يذكر لنا شيئاً عن حياة ابن القصَاب أو نبذة من سيرته، أو مذهبه، إلّا أنّي اعتمدت على بعض الإشارات، لأذكر ما توافر من سيرة أو خبر لذلك العالم.

أمّا حياته: فلم أقف منها على خبر سوى أنّ له ولداً اسمه محمد، فقد ذكرت بعض كتب التّراجم أنّه محمد بن إبراهيم، ابن القصّاب الرومي، المتوفى سنة 1055ه، وله كتب مشهورة في الفقه الحنفي، منها: خليج البحار شرح ملتقى الأبحر()، وقد تأكّد لي ذلك من خلال إحدى نسخ المخطوطة، فقد كانت بخطه، وقد ترك عليها اسمه وتاريخ فراغه من كتابتها .

وأمّا مذهبه: فقد ذُكِر في إحدى النسخ التي اعتمدتها في التحقيق() - والتي كانت بخط ابنه (محمد) – أنّه كان حنفيّ المذهب، ثمّ إنّ الناظر في كتابه ليلاحظ كثرة نقله عن العلماء المنتسبين إلى المذهب الحنفي بدءًا من أبي حنيفة وتلميذه أبي يوسف، فضلاً عمّن حمل لواءي الفقه واللغة، كالمطرزي، والتفتازاني، والشريف الجرجاني، وملا خسرو، والحسن الفناري، وغيرهم، فضلاً عن تبجيل أسمائهم، كقوله: فاضل الأمّة وشمس الأئمة، وغير ذلك .

أمّا اعتقاده الصوفيّة فقد بدا واضحاً من خلال نقله عنهم، والإشادة بأسمائهم، كابن عربي وغيره .

سيرته:

إنّ المطّلع على كتاب (الأزهار) ليلاحظ جليّاً أنّ ابن القصّاب كان رجلاً خلوقاً متواضعاً محبّاً للعلم، مجلّاً للعلماء، عارفاً قدرهم، وإني أترك للقارئ الوقوف على ذلك من خلال اطلاعه على الكتاب، مكتفياً بنقل نصّ واحد من خطبته، قال فيه: ((... فغلبَ عليَّ الشّوقُ لأُعلِّقَ على بعضِ مواضعِهِ نبذةً، وعن البحارِ قطرةً من كلامِ العلماءِ القدماءِ، فشرعْتُهُ متبلياً بأمرِ القضاءِ، مع تشتُّتِ الحالِ، وتفرُّقِ البالِ وفقدانِ الآلةِ، وقلةِ البضاعةِ، ليكونَ وسيلةً للاشتغالِ والمذاكرةِ، وذريعةً

لاستعمالِ الخواطرِ في المطالعةِ، مسترشداً من المرشدِ الرشيدِ، الذي هو يُبدئ ويُعيدُ، مسمّياً لها بـ(**الأزهارِ**) ، مشبّهاً بينَ رياضِ النحو بالأزهارِ، متجنِّباً عن الإطالةِ للسالفينَ، معرضاً عن الطعنِ لآراءِ المؤلفينَ، إذ لا يرى البراذينُ غبارَ العرابِ، ولا ينالُ ما نالَ الباز فراخُ الغرابِ، ولا يطيرُ الحمامُ حوالي وكرِ العقّابِ، ولا يساوي لمَنْ ورثَ الكتابَ ابنُ القصابِ، مشتغلاً عن التمدُّحِ والتهجينِ، مفرغاً عن التصلّفِ والتحسينِ، فهيهاتَ أنْ ينالَ الاستحسانَ منْ السنةِ أخوانِ الزمانِ، متضرعاً ممّن اطّلعَ بما فيه من الخبطِ والخللِ، أنْ يُصلحَهُ بحسبِ ما يقتضيهِ المحلُّ، فإنَّ الإنسانَ منشأُ النسيانِ والزللِ، متمنّياً مِنَ الناظرينَ أنْ ينظرَ إليهِ بالإنصافِ، وأنْ لا يرموا سهامَ الاعتراضِ للاستهدافِ، ملتمساً من المتفوقِ بالمعارفِ شرحاً أحسنَ منهُ، ولقدْ أحسنَ عزّ من قائلٍ:ُّ تهثم جح جم حج ٍ ()))

مذهبه النحوي:

إنّ المطلع على كتاب (الأزهار) يلاحظ أنّ ابن القصّاب قد اعتنى بسيبويه وآرائه، إلّا أنّنا لا يمكن أنْ نحكم عليه – من خلال ذلك – بأنّه كان بصري المذهب؛ لأنّنا في الوقت الذي نجده يستدلّ بآراء للخليل وسيبويه والمبرد وابن السّراج، وغيرهم من أئمة البصريين، نجده قد أورد آراء للكوفيين كالكسائي والفراء وثعلب، وغيرهم، ولذلك فلا نسجّل له ميولاً إلى مذهب دون آخر.

مؤلفاته:

ذكر بعض أهل التراجم أنّ لهذا العالم كتاباً شرح فيه إظهار الأسرار في النحو، للإمام البركويّ، ولم تُعرَف تسمية (الأزهار) لو لم يذكرها في مستهلّ شرحه، وهذا دليل على أنّ هذا الكتاب مغمور كصاحبه .

ولابن القصّاب كتاب آخر، وهو كتاب: الشرح والفرح()، وقد ذكره عمر كحالة من غير أنْ يذكر في أي فنٍ هو، إلّا أنّ خزانة التراث ذكرت أنّه كتاب في الأدب، ولم تعرف عن مؤلّفه إلّا تسمية: الشيخ إبراهيم، من غير ذكر لسنة وفاته، ولهذا الكتاب نسخة في مكتبة (جوتا) في ألمانيا، وهو محفوظ تحت رقم: 2705() .

وفاته:

توفي ابن القصّاب - رحمه الله – سنة 1029ه() .

المطلب الثاني
البركويّ()

اسمه ونسبه وكنيته:

هو تقي الدّين محمد بن بير علي بن محمد بن زين العابدين، ابن السيّد محمد الحسينيّ، البركويّ، أو البركليّ، أو البيركليّ، الرّوميّ .

مولده ونشأته:

ولد الإمام البركويّ سنة 926ه، وقيل: 929ه، في بلدة تسمّى: برزرين، وهي إحدى بلدات مدينة باليكسر التركيّة، وقد نشأ نشأة علمية، ولا سيما أنّ أباه كان قاضياً في المدينة المذكورة، فتلقّى علوماً متعددة على عدد من المشايخ، إلى أنْ لزم طريقه في التعليم والدعوة والإرشاد،

سيرته ومذهبه:

كان الإمام البركويّ مفسراً، فقيهاً، نحوياً، واعظاً، مرشداً، زاهداً، متصوفاً صحيح العقيدة، عالماً من علماء السنة والجماعة، حنفي المذهب، وله كتب في الفقه الحنفي، فضلاً عن كتبه في

الفنون الأخرى، كان محارباً للشرك والخرافات، وله سعيٌ في إصلاح الأوضاع السياسيّة في عصره .

مؤلفاته:

كان الإمام البركوي من العلماء الموسوعيين، إذ وصلت إلينا منه مصنّفات في علوم عدّة، فمنها ما هو في التفسير، والحديث، والعقيدة، والفقه والفرائض، والزهد، والآداب، والتصوف، والفِرَق، واللّغة، والأدب، والأنساب، وله كتبٌ في الطِّبِّ أيضاً، أمّا عددها، فقد رَبَتْ على السّتِّين مؤلّفاً، مع أنّه لم يكن من العلماء المعمّرين، فكلّ ما عاشه البركوي هو خمسون سنة أو يزيد على ذلك قليلاً، وهذا يدلّ على العقلية الفذة النيرة التي كان يتمتّع بها ذلك العالم ().

وفاته:

توفي الإمام البركوي – رحمه الله – تاركاً مسيرة زاخرة بالعلم والتأليف والدعوة والإصلاح، سنة 981ه .

منهج البركوي في كتابه إظهار الأسرار:

بدت المسحة المنطقية واضحة على كتاب إظهار الأسرار، وكذا كتاب الأزهار()، ولعلّ تقسيم الكتاب وتبويبه يؤيّد ذلك، وقد سبق إلى ذلك التأصيل والتقسيم، عبد القاهر الجرجاني في كتابه (العوامل المئة)، وكذا ابن الحاجب في كتابه (الكافية في علم النحو) () .

شروح كتاب (إظهار الأسرار):

وجد أهل العلم كتاب (إظهار الأسرار) متناً لطيفا، فأولوه اهتماماً كبيراً، إذ تلقّته أقلامهم شرحاً وإعراباً وحواشي، وقد وفّر علينا صاحب كتاب (جامع الشروح والحواشي) عناء البحث عن هذه المؤلفات، فقد ذكرها مخرَّجةً من مظانّها المتمثّلة بكتب التراجم، وفهارس الكتب والأدلّة، ذاكراً أماكن وجود بعضها، وأرقام حفظها وهي():

1- الأزهار شرح إظهار الأسرار، لإبراهيم ابن القصّاب الرومي (ت1029ه)
2- كشف الأسرار في شرح الإظهار، لمصلح الدّين الأولاميشي (من تلامذة المؤلف)
3- نتائج الأفكار شرح الإظهار، لمصطفى بن حمزة بن إبراهيم الشهير بـ(أطه لي) (ت 1085ه)، وقد أُلِّفَ على هذا الشرح عدد من الحواشي، منها:

1- حاشية على نتائج الأفكار على الإظهار لمصطفى بن حمزة، للشيخ حسن بن محمد العطّار، (ت 1250ه) .

ب- غاية الأنظار حاشية على نتائج الأفكار، لمصطفى بن دده الأخيخه وي الأستانبولي .

ج_ سراج بصيرة ذات الأبصار على نتائج الأفكار في شرح الإظهار، لعلي بن محمد بن علي بن سباهي زاده .

د- حاشية على شرح الإظهار، لمحمد الأمين أبي بكر التكدري حافظ زاده، (ت بعد 1267ه) .

ه- تعليقات على نتائج الأفكار شرح الإظهار، للوزير أحمد جودت باشا بن إسماعيل بن علي بن أحمد بن إسماعيل (ت 1312ه) .

و- النوافج على النتائج، لمحمد رحمي الأكيني، (ت 1327ه) .

4- زبدة الأنظار في حلّ عقدة إظهار الأسرار، لسليمان بن أحمد المدعو بالمدرّس بيخشى بيك، (من علماء القرن الحادي عشر الهجري)
5- زبدة الإعراب، لعبد الله بن محمد الأبديني، (ت بعد 1123ه) .
6- فتح الأسرار في شرح الإظهار، لمحمد بن أحمد الشيخي، (ت 1141ه) .

7- حل أسرار الأخيار في إعراب إظهار الأسرار، لحسين بن أحمد الشهير بـ: زيني زاده الرومي، (ت1168ه) .
8- إصدار الأخبار على إعراب الإظهار، للمؤلِّف السابق .
9- فتح الأسرار في شرح الإظهار، لمحمد بن محمد بن أحمد الصبوجة وي الرومي الحنفي، (ت 1172ه).
10_ فيض البحار في شرح الإظهار في النحو، لسليمان بن فيض الله الوزير بن عبد الله الأزميري، (ت 1208ه) .
11_ شرح الإظهار، حمزة بن الشيخ إبراهيم فيض الله السندي المدني، (ت 1212ه) .
12- فواتح الأذكار في شرح الإظهار، لعبد الله بن محمد صالح، الإمام ورئيس القرّاء بجامع أبي أيّوب الأنصاري، (ت 1252ه) .
13- شرح الإظهار، لمحمد القارصي، (ت 1261ه) .
14- شرح الإظهار، لحسن بن إبراهيم بن حسن البيطار، (ت1272ه) .
15- النثار على الإظهار، لحسن بن عمر بن معروف بن عبد الله بن مصطفى الشطي البغدادي، (ت 1274ه) .
16- رفع الأستار في حلّ مغلقات الإظهار، لإسماعيل بن عبد الله الشمني الرومي، الملقّب بـ: نيازي، (ت 1275ه) .
17- شرح الإظهار، لعمران بن أحمد بن محمد الخربوتي، المعروف بـ: نعيمي،(1299ه).
18- منافع الأخبار على الإظهار، لمصطفى بن محمد بن إبراهيم الأماسي الطرابزوني .
19- موج البحار ومقرر الأذكار شرح الإظهار، للمؤلِّف السابق .
20- نظم الإظهار، للمؤلِّف السابق، وعلى ذلك النظم كتاب: الفوائد النحوية على التحفة المرضيّة (شرح نظم إظهار الأسرار)، للشيخ محمد النحوي الصفدي، (ت بعد 1297ه) .
21- انكشاف الأزهار في أسئلة الإظهار، لمصطفى بن مصطفى الرومي الميخاليجي، (ت1300ه) .
22- مفتاح المرام في تعريف أحوال الكلمة والكلام (شرح الإظهار)، للحاج محمد الفوزي، (من علماء القرن الرابع عشر الهجري) .
23- مجمع الأنوار شرح الإظهار، لعمر بن طه بن أحمد بن عبيد بن عسكر الحمصي، الشهير بـ: العطار الدمشقي، (ت 1308ه) .
24- كشف الأستار في شرح الإظهار، لعلي بن محمد بن محمد رضائي بن مهدي بحر العلوم الطباطبائي النجفي، (ت 1315ه) .
25- شرح الإظهار للبركويّ، لعبد السلام بن سعد البغدادي المعروف بـ: الشواف، كان مدرساً بالمدرسة القادرية في بغداد، (ت 1318ه) .
26- شرح متن الإظهار، لعبد الله بن عبد القادر بن محمد بن صالح الحلبي، الشهير بـ: سلطان، (ت 1324ه) .

المبحث الثاني
كتاب (الأزهار شرح إظهار الأسرار في النحو)
المطلب الأوّل
أهمية الكتاب وتقسيمه

أهمية الكتاب:

إنّ أهمية كتاب (الأزهار) لتنطلق من أنّه أول شرح لمتن (إظهار الأسرار)، فقد صرّح ابن قصّاب بأنّه لم يسبقه أحد إلى شرح ذلك المتن، فقال: ((لما رأيْتُ المختصرَ المُسمّى(إظهارُ الأسرارِ) للشيخ محمد السالك مسلك الأخيار الشهير بـ(بركوي) حشرَهُ اللهُ تعالى معَ الأبرار، مشتملاً على القواعد الإعرابية متحرضاً المباحث النّحوية، متضمّناً العلوم الأدبية، مُظهِراً لرموز العبقرية، لمْ يُرَ عدله، ولم يسمعْ مثله، ولم يشرحه أحد من فضلاء الدّهر، وعلماء العصر))()، ولهذا فإنّ أوّل ما يُقال عن هذا الشرح: أنّه أوّل مَن فتح الباب للولوج إلى متن الإظهار شرحًا وتفصيلاً، إلّا أنّ ما يثير الاستغراب أنّك تجد هذا الشرح مغموراً عند أهل التراجم والمهتمين بمتن الإظهار، فما إنْ ألّف الإمام البركوي كتاب (إظهار الأسرار) حتّى تلقّته أيادي طلبة العلم وأقلامهم شرحًا وإعرابًا، بل وشروحًا على الشروح، فضلاً عن الحواشي والتعليقات، فكيف فاتَ طلبةَ العلمِ والباحثِينَ الشرحُ الأوَّلُ لذلك المتن، فضلاً عن أنّه شرح لطيف()، ماتع، دالٌّ على أنّ مؤلِّفه ذو عقليّة فذة أخذ من كلّ علمٍ بطرف، وسيأتي تفصيل ذلك في منهج الكتاب .

تقسيم الكتاب:

ابتدأ ابن القصّاب بخطبة الكتاب، ثمّ أردفها بتحليل خطبة الإمام البركوي، مستعملاً جوانب اللغة من نحو، وصرف، ومعاجم، وبلاغة، وغيرها، ثمّ انتقل إلى المتن، فسار على وفق تقسيمات البركوي، وهو مقسّم على ثلاثة أبواب:

الأوّل: في العامل، فابتدأ بتعريف الفعل وذكر خواصّه، ثمّ الاسم وخواصّه، ثمّ الحرف، ثمّ عرّف بالعامل .

وقد ضمّ هذا الباب تقسيم العامل إلى لفظي، ومعنوي، وسماعي، متناولاً كلّ ما يمكنه إحداث عمل، أو له أثر في معمول .

الثّاني: في المعمول، فذكر فيه ثلاثة أنواع من المعمول:

1- ما لا يكون معمولاً أصلاً .
2- ما يكون معمولاً دائماً .
3- ما الأصل فيه أنْ لا يكون معمولاً .

وقد تحدث في هذا الباب عن الجملة وأحكامها، ثمّ انتقل إلى تقسيم المعمول إلى: معمول بالأصالة، وما ينطوي تحته من مرفوعات، ومنصوبات، ومجرورات، ومعمول بالتّبعيّة، كالصّفة والمضمرات، و أسماء الإشارة، والموصولات، والمضاف، وغيرها .

الثّالث: في العمل، والمقصود بالعمل: الإعراب والبناء، مفصّلاً القول في أنواعه، ومواضعه، وأحكامه .

المطلب الثاني
مصادر الكتاب ومادّته العلميّة

إنّ كتاب الأزهار كتاب موسوعيّ، جمع فيه صاحبه أنواعًا من العلوم، ولذلك فإنّنا إذا ما أردنا الحديث عن المصادر التي استقى منها ابن القصّاب مادّته العلميّة، فلا بدّ من أنْ نتناوله من جوانبه

المتعددة، فمن الجانب النحوي أجده يتخذ من سيبويه أرضًا صلبة انطلق منها في التقعيد، ولذلك تجده يقيس أحكام النحاة وأقوالهم على كلام سيبويه، ومن ذلك حديثه عن معنى الإلصاق في الباء، يقول: ((ويستلزمُ المصاحبةَ بلا عكسٍ، فإذا قلْتَ: اشتريْتُ الفرسَ بسرجِهِ، لا يستلزمُ أنْ يكونَ السرجُ ملصقاً بهِ حالَ الاشتراءِ، قيلَ: وهو معنى لا يُفارقُهَا، فلهذا اقتصرَ عليهِ سيبويهِ()))،() وقال في موضع آخر: ((وهي اسمٌ بدليلِ التَّنوينِ في قولِكَ (معًا)، ودخولِ الهاءِ في حكايةِ سيبويهِ: ذهبْتُ مِنْ معَهُ()))() أمّا تفرّعاته فتجده ميّالاً إلى المتأخرين أمثال ابن الحاجب، وابن مالك، والرضي، وابن هشام، وغيرهم، أمّا تقسيمه للكتاب فقد سبقت الإشارة إليه .

أمّا الجانب اللغوي، فقد استقى مادّته من كتب المعاجم، فتجده أحياناً يصرح باسم المعجم، أو باسم صاحبه، إلّا أنّ إيراده لصحاح الجوهري كان أكثر من غيره، لكنّه قد ينقل – في بعض الأحيان – مادّة لغويّة من غير المعاجم، فيحيل إلى كتاب آخر، ومن ذلك قوله في تبيين المعنى اللغوي للمضارعة: ((المضارعةَ في الأصلِ: تقابلُ السّخلتينِ على ضرعِ الشاةِ عندَ الرضاعِ، يُقالُ: ضارعَ السخلتانِ إذا أخذَ كلُّ واحدٍ ضرعُها، ثمَّ اتسعَ فقيلَ: لكلِّ شبيهينِ مضارعانِ، كذا في شرحِ المفصَّلِ لابنِ يعيشِ()))() .

أمّا كتب التفسير فكان لها دور بارز في هذا الكتاب؛ تبعاً للوجهة الدّينيّة للمؤلِّف، فقد كانت واضحة من خلال اعتنائه بكتب التفسير والحديث والفقه، وكان اعتناؤه بتفسير الكشّاف للزمخشري، وكذا شروحه وحواشيه، وتفسير البيضاوي وشروحه، أكثر من كتب التفسير الأخرى، ومن ذلك قوله: ((وفي الكشّافِ: العالَمُ: اسم لذوي العِلْمِ من الملائكةِ والثقلينِ، وقيلَ: كلُّ ما عَلِمَ بهِ الخالقُ من الأجسامِ والأعراضِ()))()، وقال في موضع آخر: ((الباءُ للملابسةِ والظرفُ مستقرٌ حالٌ من ضميرِ ابتدائي الرسالةُ، كما في: دخلْتُ عليهِ بثيابِ السفرِ، اختارَهُ صاحبُ الكشافِ()؛ نظراً إلى أنَّهُ أدخلُ في التَّعظيمِ، أو للاستعانةِ، والظرفُ لغوٌ كما في: كتبْتُ بالقلمِ، اختارَهُ القاضي البيضاوي()))().

أمّا الفقه، فكان حنفيّاً من غير تعصّب، ففي الوقت الذي نجده فيه معتمداً على الأحناف

وكتبهم، نجده أيضاً ينقل عن المذاهب الأخرى، فنقل عن الإمام الشّافعي()، والإمام مالك() .

أمّا البلاغة وكتبها، فقد كان لها دور كبير، ووجود مميز في هذا الكتاب، حاز فيها عبد القاهر الجرجاني، والسكّاكي، قصب السّبق في هذا المضمار، ثمّ يأتي من بعد ذلك ما أُلِّف على كتبهما من الشروح والحواشي، والتي برز من خلالها سعد الدين التفتازاني، والشريف الجرجاني، وغيرهما .

أولاً: منهجه في الكتاب

اتخذ ابن القصّاب منهجاً قد يختلف عن الشروح الأخرى في شرحه للكتاب وعرض مادّته، فتجده أحياناً يلجأ إلى الشرح والتقرير إنْ دعت الحاجة، وأحياناً يذكر المسألة باختصار، وذلك إذا كانت واضحة لا تحتاج إلى طول نظر، وقد يلجأ إلى الإعراب، فيعرب بعض العبارات التي تساعد على توضيح الكلام، والوصول إلى المبتغى والمرام، فقد يخطئ أحدهم في إعراب كلمة ما، فيُخرِجُ العبارة عن مقصدها، ومن أمثلة ذلك، إعرابه كلمة (مفردٍ) في قول البركوي: **اللفظُ الموضوعُ لمعنى مفرد**، فقال: ((**مفردٍ**، بالجرِّ: صفةٌ لـ (معنى)، وبالرفعِ: خبرُ المبتدأ المحذوفِ، وقيلَ صفةُ اللفظِ، وبالنَّصبِ: على إضمارِ (أعني)))()، ومن الأمثلة الأخرى قوله: ((**... فِعْلٌ**، مرفوعٌ على أنَّهُ بدلٌ من ثلاثَةٍ، بدلُ البعضِ من الكلِّ، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ: تقديرُهُ: القسمُ الأولُ منها فعلٌ، والأوَّلُ راجحٌ؛ لعدمِ ارتكابِ التكلفِ))().

وقد يلجأ إلى توضيح المسألة صرفيّاً، كما في مسألة اشتقاق اسم الله تعالى، والتي جاء فيها: ((أصلُهُ: (إلَهٌ) على (فِعَال) بمعنى مَفْعُولٌ؛ لأنَّهُ مألوهٌ، أيْ: معبودٌ، كقولِنا: إمامٌ، بعنى: مؤتمٌّ بهِ، فلمَّا دخلَ عليهِ الألفُ واللّامُ حُذِفَتْ الهمزةُ؛ لكثرتِهِ في الكلامِ، وأُدغِمَتْ اللّامُ في اللّامِ في التَّلَفُّظِ للجنسيَّةِ دونَ الخطِّ؛ لكونِها في كلمتينِ؛ ولئلّا يلتبسَ في الرَّسمِ بأصلِهِ، ولو كانتا عوضاً عنها لَمَا اجتمعَتا معَ المعوضِ في قولِهِم: الإلهُ، وقطعَتْ الهمزةُ في النداءِ تفخيماً لهذا الاسمِ، وهو مختصٌّ بالمعبودِ بالحقِّ، بخلافِ (إله)، فإنَّهُ لكلِّ معبودٍ، ثمَّ غلبَ على المعبودِ بحقٍّ)) ()،

ومن منهجه: الاستعانة باللغة والمعاجم، كما في توضيح معنى الإعراب إذ يقول: ((وهو إمّا بمعنى: البيانُ والإظهارُ إذا كانَ من: أعربَ الرجلُ عن حجَّتِهِ()، وإمّا بمعنى: إزالةُ الفسادِ، إذا كانَ من: عَرِبَ معدَتُهُ إذا فسدَتْ()، والهمزُ للسّلبِ، فيكونُ معنى الإعرابِ: إزالةُ الفسادِ الحاصلِ في الكلامِ، ويُحتملُ أنْ يكونَ من قولِهم: امرأةٌ عروبٌ، أيْ: محبوبٌ كلامُها()، لأنَّ الاسمَ إذا أُعرِبَ، بأنْ رُفِعَ الفاعلُ، ونُصِبَ المفعولُ بهِ، وجُرَّ المضافُ إليهِ، يكونُ محبوباً عندَ المخاطبِ)) ()، وقد يصرّح أحياناً باسم المعجم أو اسم صاحبه، ومن أمثلة ذلك قوله: ((وفي الصحاحِ: آلُ الرجلِ: أهلُهُ وعيالُهُ، وأَلُهُ – أيضاً – أتباعُهُ ()))() .

وقد يلجأ إلى كتب التفسير، كما في توضيحه لفظة (ربّ) إذ يقول: ((قالَ المولى الفاضلُ الفناريُّ في تفسيرِ سورةِ الفاتحةِ: الرَّبُّ بمعنى التربيبِ، وهو تبليغُ الشيءِ إلى كمالِهِ شيئاً فشيئاً، ثمَّ جُعلَ وصفاً للهِ تعالى؛ للمبالغةِ كالصومِ والعدلِ، ويجوزُ أنْ يكونَ صفةً مشبَّهةً إمَّا بمعنى المالِكِ، أو بمعنى المصلحِ، كقولِهِ تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ﴾() أيْ: العلماءِ المصلحونَ أمورَ الناسِ())) () .

وقد يلجأ إلى القراءات القرآنية، ولا سيما إذا كانت تلك القراءة تحمل تأويلاً، أو وجهاً نحوياً مغايراً للقراءة الأخرى، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في قوله تعالى: ﴿أَمْ مَخْرَجًا﴾()، يقول: ((ورفْعُهُ للابتداءِ، وخبرُهُ: للهِ، وأصلُهُ النَّصبُ، وقدْ قُرِئَ بهِ()، وإنَّما عُدِلَ عنهُ إلى الرَّفعِ؛ ليدلَّ على عمومِ الحمدِ وثباتِهِ لَهُ دونَ تجدُّدِهِ وحدوثِهِ، وهو من المصادرِ التي تُنْصَبُ بأفعالٍ مضمرةٍ لا تكادُ يستعملُ معَها، وقُرِئَ بكسرِ الدَّالِ؛ إتْباعاً باللامِ وبالعكسِ؛ لأنَّهما تنزَّلا منزلةَ كلمةٍ واحدةٍ من حيثُ أنَّهما يُستعملانِ معاً)) ().

وقد يستدلّ أحياناً بأقوال الفقهاء، ومن ذلك قوله: ((قالَ الفقهاءُ: فلانٌ يضربُ فيهِ بالثُّلثِ، أيْ: يأخُذُ منهُ شيئاً بحكمِ ما لهُ من الثُّلث())) ().

وقد يلجأ إلى الأساليب البلاغيّة، وذلك إذا كان في الكلام أسلوباً بلاغياً، فيبرزه؛ لِيُعين على تحليل الكلام، وإيصال فكرته إلى المتلقي، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في توضيح لفظة (اعلم)، يقول: ((ذُكرَ في بعضِ حواشي الكشافِ أنَّ كلمةَ (اعلمْ) خطابٌ من المتكلمِ لنفسِهِ بطريقِ التجريدِ، كأنَّهُ جرَّدَ من نفسِهِ شخصاً آخرَ وخاطبَهُ()، ثمَّ إنَّ القومَ إذا اعتنوا بأمرٍ واهتمّوا بشأنِهِ يقدّمونَ - قبلَ الشروعِ فيهِ - كلمة (اعلمْ)؛ تنبيهاً للسّامعِ على أنَّ ما يُلقى إليهِ من القولِ كلامٌ يلزمُ حفظُهُ، ويجبُ ضبطُهُ، فيتنبَّهُ لهُ ويصغي إليهِ ويُحضرُ قلبَهُ وفهمَهُ ويُقبلُ عليهِ بكليتِهِ))()

وقد يستدل بكتب المناطقة وعلماء الكلام، كالحواشي الشمسيّة، وكتاب تعليم المتعلم وشرحه، وغيرها، فضلاً عن ذكره لبعض الفلاسفة مثل أرسطو، ومن ذلك قوله في معنى لفظة (زمان): ((وهو عبارةٌ - عند الحكيم() - عن مقدارِ حركةِ الأفلاكِ الأقصى()))() .

وقد يجمع أحياناً بين اللغة والنحو والصرف في توضيح بعض العبارات، ومثال ذلك قوله: ((**ومن خواصِّهِ**، أيْ: من خواصِّ الفعلِ، جمعُ خاصّةٍ، وخاصَّةُ الشئ ما يختصُّ بهِ ولا يوجدُ في

غيرِهِ، أتى بصيغةِ جمعِ الكثرةِ؛ لكثرتِها، وبـ(من) التبعيضيةِ؛ على أنَّ ما ذكرَهُ بعضٌ منها، والواو فيها ابتدائيّةٌ، والجارُ والمجرورُ في محلِّ الرفعِ؛ بأنَّهُ خبرٌ مقدَّمٌ للدخولِ)) () .

ومن منهجه: اعتناؤه ببسط أقوال العلماء في بعض المسائل، كما أنّه كان حريصاً على نسبة الآراء والأقوال إلى أصحابها، ومن ذلك قوله في سبب منع صرف لفظة (أشياء): ((قالَ الخليلُ: إنَّما تُرِكَ صرفُهُ؛ لأنَّ أصلَهُ (فُعَلاء) كـ(شعراء) جمعٌ على غيرِ واحدِهِ، نقلوا الهمزةَ الأولى إلى أوّلِ الكلمةِ فقالوا: أشْيَاءَ، وتقديرُهُ: (لَفْعَاء)()، وقالَ الأخفشُ()، والفراءُ(): هو(أفْعِلاء)، كـ(أنبياء)،فحُذفَتْ الهمزةُ التي بينَ الياءِ والألفِ للتخفيفِ، فوزنُهُ: (أفْعَاءَ)، وقالَ الكسائيّ: هو (أفْعَال)، كـ(أفْرَاح)، وإنَّما تركوا صرفَهَا؛ لكثرةِ استعمالِهم؛ لأنَّها شُبِّهَتْ بـ(فَعْلَاء) ()))() .

ثانياً: ابن القصّاب والمسائل الخلافيّة

استعرض ابن القصّاب العديد من المسائل التي لم تتّفق عيها كلمة العلماء، لكنّ موقفه من ذلك الخلاف لم يكن ثابتاً، أو بعبارة أدق، كان تعامله مع ذلك الخلاف بحسب ما يقتضيه المقام، فقد يتعرّض لمسألة ما، فيذكر آراء العلماء فيها، ويتركها من غير اختيار أو ترجيح، لكن قد يكون ذلك عائدًا إلى أنّ المسألة – في أصلها – محتملة لأكثر من وجه، كما في مسألة (باء) البسملة، إذ نقل عن الزمخشري معنى الملابسة()، ونقل عن البيضاوي ومعنى الاستعانة()، ذاكراً لكلّ معنى تفسيراً مناسباً، والصحيح أنّ هذه المسألة لم تنطلق من الزمخشري والبيضاوي، وإنّما هو خلاف قديم بين البصريين والكوفيين، فمذهب البصريين الملابسة والتقدير عندهم: ابتدائي بسم الله، ومذهب الكوفيين الاستعانة، والتقدير عندهم: ابتدأت بسم الله()، وقد ترجّح القول بالملابسة؛ لما في ذلك من تحاشي جعل اسمه تعالى آلة().

ووجدْتُه أحياناً يذكر المسألة الخلافيّة، ويستعرض آراء العلماء فيها، فيترجّح عنده رأي من الآراء، أمّا الرأي الذي لا يراه صحيحاً، فقد يصرّح بضعفه في مَواطن، وقد لا يصرّح بذلك في مواطن أخرى، فيُفهم من كلامه وأسلوبه ضعف ذلك الرأي، كما في مسألة (معنى الصلاة)، ونصّ ما جاء فيها: ((هي لغةً الدّعاءُ، وأبقى عليهِ فيما صدَرَ عن الملائكةِ والمؤمنينَ للمؤمنينَ، كقولِهِ تعالى: ﴿ ىٰ ير ين يى يي ﴾ () وأمَّا الصلاةُ من اللهِ تعالى على عبادِهِ، فقيلَ: بمعنى الرحمةِ يرادُ بها الإنعامَ والتّفضُّلَ()، كقولِهِ تعالى: ﴿ ئر ئز ئم ﴾ ()، وقيلَ: هي أيضا بمعنى الدعاء، فمعنى يُصلّي عليهم: يدعو لذاتِهِ لإيصالِ الخيرِ إليهم، فصلاتُهُ على النبيّ عليهِ السَّلامُ تعظيمٌ لشأنِهِ في الدّنيا بإعلاءِ ذكرِهِ وإظهارِ دعوتِهِ وإبقاءِ شريعتِهِ، وفي الآخرةِ بتشفيعِهِ في أمّتِهِ وتضعيفِ أجرِهِ ومثوبتِهِ، وقيلَ: مشتركٌ بينَ الرَّحمةِ من اللهِ تعالى والدعاءِ من عبادِهِ، والاستغفار من الملائكةِ()، وهو أقْيَسُ، ثمَّ نُقِلَتْ - في عرفِ الشَّرعِ - من أحدِ المعنيينِ على العبادةِ المخصوصةِ؛ لتضمُّنِها إيّاهُ، لأنَّ غايَتَها الرَّحمةُ وهي رقةُ القلبِ، وهما متعذرانِ عندَ اللهِ تعالى، فلهذا حُمِلَتْ على غايةِ غايتِها وهي الإنعامُ والتفضيلُ، وهي معطوفةٌ على الحمدِ، وتعريفُها كتعريفِهِ في تحمُّلِ الجنسيَّةِ والاستغراقِ، وإعرابُهُ كإعرابِهِ من غيرِ جرٍّ، فليكنْ هذا، وأمَّا المذكورُ في الكشّافِ في أوَّلِ سورةِ البقرةِ، أنَّ الصلاةَ حقيقتُها تحريكُ الصَّلَوينِ()، سُمِّيَتْ الأركانُ المعلومةُ والأفعالُ المخصوصةُ؛ لتحريكِ الصَّلَوينِ فيها، ثمَّ سُمِّي الدّعاءُ صلاةً؛ تشبيهاً للداعي في المصلى في تخشُّعِهِ، فيكونُ الصلاةُ في الدعاءِ استعارةً، وفي الأركانِ حقيقةً أو مجازاً مرسلاً، وأمّا ما قيلَ: ﴿ ئر ئز ئم ﴾ () ، فمحمولٌ على أنَّ المرادَ بهِ معنى مجازي أعمُّ من المعنى الحقيقي، وهو إيصالُ النَّفعِ، والإيصالُ واحدٌ والاختلافُ في طريقِه)) () فكلام ابن القصّاب مُشعرٌ بعدم قبوله رأي الزمخشري، حتّى لو وجدته يعلل رأيه، فهو لم يذكره

مع الآراء التي سبقته، بل تركه آخراً، مقدّماً له بقوله: وأمّا ما ذكر ... ، ولم ينفرد الزمخشري بهذا الرأي، بل إنّ هناك من يؤيّده مثل البيضاوي، مستدلاً على ذلك بأنّ اشتهاره بمعنى الصلاة وعدم اشتهاره بمعنى تحريك الصلوين، لا يقدح في كونه منقولاً عنه()، وقد اختار هذا المعنى كل من النسفي()، والسمين الحلبي()، وابن عاشور()، غير أنّ الرازي ردّ ذلك، منكرا على الزمخشري ما ذهب إليه؛ لأنّه يرى أنّ اشتقاق الصلاة من الصلوين يفضي إلى الطعن في كون القرآن حجة؛ لأنّ الصلاة من أشد الألفاظ شهرة على ألسنة الناس، أمّا تحريك الصلوين فهي من أبعد الألفاظ شهرة عند أهل النقل، ولو جوّزنا ذلك الاشتقاق لجوّزنا ما كان مثله في غيره من الألفاظ، ولو جاز ذلك، لكان مراد الله تعالى غير ما تبادر في أذهاننا لهذه الألفاظ، وذلك باطل، ولهذا بطل ذلك الاشتقاق()، وممن أنكر ذلك الاشتقاق: ابن كثير()، وابن عادل()، والنيسابوري()، وهم يرون أنّ أصلها الدعاء، أمّا الزجاج فهو يرى أنّ الصلاة تعني اللزوم، وهي - على هذا - مشتقة من صَلَى، وأصْلَى، واصْطَلَى()، وقد رُدّ ذلك؛ لأنّ (صَلَى، وأصْلَى، وأصْطَلَى) من ذوات الياء، أمّا (الصلاة) فهي من ذوات الواو()، وأفضل ما وجدته في هذا الباب لحسم هذه المسألة هو ما ذكره الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي، إذ قال: ((إنّ الصلاة بمعنى الدعاء شائعة في أشعار الجاهلية، ولم يرد عنهم إطلاقها على ذات الأركان بل ما كانوا يعرفونها، فأنى يتصوّر لهم التجوّز عنها فالصواب ما ذهب إليه الجمهور من أنّ لفظ الصلاة حقيقة في الدعاء مجاز لغويّ في الهيئات المخصوصة المشتملة عليها)) ()، ولا أعلم أن أحداً من العلماء - مفسرين ولغويين - ينكر أن معنى الصلاة في لغة العرب هو الدعاء؛ لكثرة الشواهد على ذلك، فكيف يقرّون أنّ العرب استعملوها بمعنى الدعاء ثم يأتي بعضهم ليقول: هي من الصلا، وهو تحريك الصلوين ؟ وهل كان العرب قبل الإسلام يحركون الصلوين عند الدعاء ؟

وقد يتعرّض لمسألة خلافيّة، ولكنْ من غير ذكر آراء الخلاف فيها، بل يكتفي بذكر الرأي الراجح عنده، كما في مسألة أصل لفظة (آل)، قال فيها: ((وفي أصلِهِ أقوالٌ، والمعتمدُ هو أهلٌ؛ بدليلِ أهيلٍ في تصغيرِهِ، فأُبدلَتْ هاؤها همزةً، ثمَّ الهمزةُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها فصارَ: (آل)، وهذا قاعدةٌ عندَ بعضِهم، كـ(ماء) أصلُهُ: (ماه)، بدليلِ (مياه) خُصّ استعماله بالأشرافِ دنياويّاً وأخراويّاً من العقلاءِ الذكورِ، فلا يُقالُ: آلُ الإسلامِ، ولا آلُ فاطمةَ، ولا آلُ مصرَ، لكنْ يُقالُ أهلُ مصرَ)) () فاختار (أهل)، تاركاً الآراء الأخرى، إذ إنّ من العلماء مَن يرى أنّ أصله (أول)، لأنّك إنْ صغّرته قلت: أويل()، وذكر المؤلف أن المعتمد هو: أهل، غير أنّ الباحث في المعاجم يجد هذه اللفظة في مادة (أول) ()، وهذا يدلّ على أنّ مادته (أول).

وقد يذكر خلافاً فيرجح رأياً من غير ذكر دليل، ومن ذلك ما أورده في (كأنّ) أهي مركّبة أم غير مركّبة، فقال: ((وهي مركَّبَةٌ عندَ الأكثرينَ، حتَّى ادَّعَى ابنُ هشامٍ() وابنُ الخبَّازِ() أنَّ أصلَ: كأنَّ زيداً أسدٌ، إنَّ زيداً كأسدٍ، فقدِّمَ (الكافَ) على (أنَّ)؛ ليَدُلَّ الكلامُ من أوَّلِ الأمرِ على التَّشبيهِ، كسائرِ أخواتِها، فَفُتِحَتْ (إنَّ) لِدُخُولِ الجَارِّ عليهِ، والصحيحِ أنَّها حرفٌ برأسِهَا)) () .

ومن المسائل التي تتعلّق بالخلاف في هذا الكتاب: (**الردود**)، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في مسألة الفرق بين السّين وسوف، فقال: ((وقدْ فرَّقَ البعضُ بينَ السينِ وسوفَ، فقالَ: في سوفَ زيادةُ تنفيسٍ وتأخيرٍ لا في السينِ()، قلْتُ: هذا دعوى مجرَّدٌ عن الدليلِ؛ لأنَّ العربَ عبَّرَتْ بـ(سيفعلُ) و(سوفَ يفعلُ) عن معنى واحدٍ في وقتٍ واحدٍ، فصحَّ بذلكَ توافُقُهُما وعدمُ تخالُفِهما))، وما ذكره ابن القصاب هو أحد الأمرين الذين ردّ بهما ابن مالك قول القائلين بزيادة التنفيس، فهو يرى أنّ ذلك مردود

بالسماع والقياس، أمّا السماع، فهو ما ذكره ابن القصّاب، وأمّا القياس فقال: ((فالقياس أن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد به إلا مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان وبعده، فينبغي ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده ليجري المتقابلان على سنن واحد، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك، فكان المصير إليه أولى، وهذا قياس))()، غير أنّ الدماميني ردّ على ابن مالك حجّته سماعها وقياسها، أمّا ردّه على السماع فقال: ((ولا حجة فيه؛ لجواز أن يكون المقيد بـ(سوف) متراخيا كثيرا لطائفة من المؤمنين، وبـ(السين) غير متراخ كثيرا لطائفة أخرى، إذ ليس في النصّ ما يدلّ على أن كليهما لطائفة واحدة بالتخصيص والتعيين، وكذا ما أورده من أمثلة السماع التي احتج بها، كل ذلك مما يتطرق إليه القدح)) ()، أمّا القياس فردّه قائلاً: ((فيه نظر، لأنه قاس المضارع المقترن بالأداة الموجبة للتخصيص على الماضي الخالي عنها، وهو غير صحيح؛ فإن الماضي إذا كان بدون أداة، كـ(قد) مثلا دلّ على الماضي المطلق، وإذا اقترن بها دلّ على الماضي القريب من الحال، وهو في اختلاف حالتيه كالمضارع فإنه مع خلوه من الأداة يدل على معنى ومع اقترانه بها يدل على أمر آخر، على أن قياس أحد المتقابلين على الآخر لا يجديه نفعا؛ لجواز اختصاص كل منهما بحكم يقابل حكم الآخر، ويجوز مع ذلك أن يكون مشاركا له في حكم آخر، ألا ترى أن الأمر والنهي مشاركان في الإنشاء، وقد انفرد كل منهما بأحكام تخصه))() .

ثالثاً: التعليل عند ابن القصّاب

يمثّل التعليل سمة بارزة عند ابن القصّاب، فلا تكاد تخلو مسألة من تعليل إلّا في النَّادر، أو أنّ علّتها ظاهرة ولا حاجة إلى ذكرها، ولهذا فإنّ التعليل يمثل ركناً مهماً في هذا الكتاب .

ولمّا كان هذا الكتاب شرح على متن، فمن البديهي أنْ يكثر فيه التعليل؛ لأنّ الشارح يحتاج إلى بيان علة استعمال دون آخر، أو علّة تقديم أو تأخير، أو اعتماد أُسلوب دون آخر، أو غير ذلك من العلل التوضيحيّة، ومثال ذلك قوله – تعقيباً على قول البركوي: العامل والمعمول والعمل -: ((وإنَّما قدَّمَ العاملَ على المعمولِ؛ لتقدمِ المُؤثِّرِ على المُتأثِّرِ، وأخَّرَ العملَ عنهُما؛ لتأخّرِ الأثرِ عن المُؤثِّرِ والمُتأثِّر)) ().

ومن التعليل النحوي أيضًا: التعليل البديهيّ أو ما يُسمّى بالتعليل التعليمي، نحو قوله: ((وإنَّما سُميَ فعلاً؛ لدلالَتِهِ على الفعلِ اللغويّ وهو الحدثُ)) ()، ونجد التعليل القياسي، كما في قوله في (أشياء): ((وإنَّما تركوا صرفَهَا لكثرةِ استعمالِهم؛ لأنَّها شُبِّهَتْ بـ(فَعْلَاء))) ()، ونجد التعليل الجدلي، ومن أمثلة ذلك تعليله سبب جمع لفظة (عالَم) قال: ((فإنْ قلْتَ: فالعالَمُ إمَّا جميعُ الموجوداتِ العالِمَةِ، أو جميعُ الموجوداتِ المعلومةِ، ولا شكَّ أنّ الجمعَ لا يتعدَّدُ، فلِمَ جمعَ العالَمَ ؟ قلْتُ: كما أنَّ الجميعَ يُسمَّى عالَماً، كذلك كلُّ جنسٍ يُسمَّى عالَماً، يُقالُ: عالَمُ الأجسامِ وعالَمُ الأعراضِ وعالمُ الحيواناتِ، إلى غيرِ ذلكَ سواءٌ كانَ ذلِكَ القولُ بالحقيقةِ أو بالمجازِ، فجُمِعَ؛ ليشملَ كلَّ جنسٍ ممَّا سُمِّي بهِ، ولو أُفرِدَ مُنكّراً لفُهم واحد من تلكَ الأجناسِ، ولو أُفرِدَ معرَّفاً باللّامِ لربَّما تُوهِّم أنَّ القصدَ إلى استغراقِ إفرادِ ذلكَ الواحدِ وإلى الحقيقةِ، أيْ: القدرِ المشتركِ بينَ الأجناسِ، ولو جُمِعَ مُنكّراً لمْ يتعيَّنِ الشمولُ لذلكَ الاختلافِ في استغراقِ الجمعِ المنكَّرِ، فلمَّا جُمِعَ معرَّفاً، وأشيرَ بصيغةِ الجمعِ إلى تعدُّدِ الأجناسِ واستغراقِ إفرادِها بالتعريفِ، زالَ التَّوهُّمِ بلا شبهةٍ، فإنْ قلْتَ: لو سُمِّيَ العالَمُ الجميعُ أو جنساً منهُ يكونُ اسمَ جنسٍ لا صفةً ولا علماً، ومن شرطِ الجمعِ بالواو والنونِ أنْ يكونَ صفةً أو علماً، قلْتُ: شاعَ ذلكَ لمعنى الوصفيةِ، وهي الدالَّةُ على معنى العلمِ)) ().

ولم يتوقف تعليله عند المسائل النحوية والصرفية فقط، بل تجاوزها إلى تعليل القراءات القرآنية، كما في تعليله قراءة (الحمدَ للهِ) بنصب الحمد()، يقول: ((ورفْعُهُ للابتداءِ، وخبرُهُ: للهُ، وأصلُهُ النَّصبُ، وقدْ قُرِئَ بهِ، وإنَّما عُدِلَ عنهُ إلى الرَّفعِ؛ ليدلَّ على عمومِ الحمدِ وثباتِهِ لَهُ دونَ تجدُّدِهِ وحدوثِهِ)) () .

رابعاً: ابن القصّاب ومعاني النحو

إذا ما تحدّثنا عن معاني النحو في كتاب (الأزهار)، فيمكنني القول بأنّ إبراز معاني النحو تمثّلُ غاية من الغايات الأساسيّة لهذا الكتاب، وقد صرّح ابن القصّاب بذلك فقال: ((اعلمْ أنَّ تحقيقَ الفرقِ بينَ المعرَّفِ بلامِ التَّعريفِ الذّهني والنّكرةِ، وبينَ المعرَّفِ بلامِ الجنسِ وعَلَمِ الجنسِ، وبينَهما وبينَ اسمِ الجنسِ، وبينَ المعرَّفِ الجنسيّ والموضوعِ للحقيقةِ، مثلُ الرّجعيّ، وبينَ عَلَمِ الجنسِ وعَلَمِ الشّخصِ، وبينَ المعرَّفِ الخارجيّ وعَلَمِ الشخصِ، من مهمّاتِ البحثِ)) () ، والأمثلة في ذلك أكثر من أنْ أحصيها في هذا المقام، ومنها ما ذكره في معاني (السين) فقال: ((وإنَّما ذكرَ السينَ معرَّفاً بالألفِ واللّامِ؛ لكونِهِ اسمَ جنسٍ كـ(غلام)، لأنَّهُ يجيءُ للاستقبالِ، والطلبِ، والتحولِ، والسؤالِ، والاعتقادِ، والوجدانِ، فأدخلَ عليهِ الألفَ واللّامَ؛ للإشارةِ إلى السينِ المعهود وهو سينُ الاستقبالِ)) ()، ومن ذلك – أيضاً – قوله في (هل): ((اعلمْ أنَّ (هل) يجيءُ في الكلامِ على عدّةِ معانٍ: بمعنى (قد)، فتخرجُ عن معنى الاستفهامِ كما في قولِهِ تعالى:ﱡ خج خم سج سح ﱠ ()، وللاستفهامِ، فحينئذٍ يسألُ عن الوجودِ، وهو المشهورُ، وللنّفي، معقّباً بكلمةِ (إلّا)، كقولِهِ تعالى: ﱡ جح جم حج حم خج ﱠ ()، وبمعنى (ألا) كقولَهَ تعالى:ﱡئر ئز ﱠ() وبمعنى (بلْ) نحو: هلْ في الدّارِ الأغبارُ، ... أيْ: فانتهوا، وبمعنى (إن) كقولِهِ تعالى: ﱡ ﱠ ()))() .

المطلب الثالث

الشاهد عند ابن القصّاب

إنّ كتاب الأزهار زاخر بالشواهد، ولاسيما القرآنية منها، وكذا القراءات، والحديث النبوي، وكلام العرب شعراً ونثراً .

أوّلاً: الشاهد القرآني والقراءات:

لقد كان للشاهد القرآني النصيب الأكبر من شواهد هذا الكتاب، إذ أخذ مساحة واسعة ثبّت فيها ابن القصّاب أوتاد كتابه، سواء كان ذلك الاستدلال لإثبات قاعدة، أو لإبراز معنى لأداة أو استعمال معيّن، وهي كثيرة جداً، ومن أمثلة ذلك مجيء (من) بمعنى (بدل) في قوله تعالى: ﱡ تى تي ثر ثز ثم ﱠ() أيْ: بدلِ الآخرةِ()، أو بمعنى (بعد) كما في قوله تعالى: ﱡ نى ني هج ﱠ() أيْ: بعدَ جوعٍ().

أمّا القراءات القرآنية، فكان استدلاله بها على طريقتين:

الأولى: يستدلّ بالقراءة مباشرة، كما في استدلاله بقوله تعالى:ﱡعم غج غم فج فح ﱠ () ، فقد رُسِمَتْ (يؤتي) بالياء، على ما هو مذهب يعقوب الحضرمي، فهو يلفظ الياء عند الوقوف عليها().

الثانية: يذكر القراءة المشهورة، ثم يذكر القراءة التي تحمل وجه الاستدلال، كما في قوله ((... أو المضارعُ المرفوعُ:ﱡ ضج ضح ضخ ﱠ () في قراءة مَن رفعَ()))().

وقد يستدلّ بالقراءة الشاذة، ومن ذلك استدلاله بقراءة كسرِ دال (الحمد) في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدِ﴾ ، على قراءةِ الحسنِ البصريّ() .

ثانياً: الحديث النبوي:

لا يخفى الخلاف الذي وقع بين أهل اللغة في الاستدلال بالحديث النبوي، وانقسامهم في الأخذ به إلى مانعين ومتوسطين ومجوّزين، ولكلّ فريق أدلّته فيما ذهب إليه، وقد أُفرغ البحث في ذلك .

وقد كان ابن القصّاب من المُستدلِّين بالحديث النبوي، في بعض المسائل، إلّا أنّ استدلاله به لم يكن على وتيرة واحدة، فتجده حيناً يستدلّ بالحديث الصحيح كما هو مروي في كتب الحديث، ومن ذلك استدلاله بقوله صلّى الله عليه وسلّم: (ليسَ مِنْ امبرّ امصيامُ في امسفرِ)()، وتجده أحياناً يستدلّ بالحديث من غير أنْ يعتني بلفظه، ومن ذلك استدلاله بقوله صلّى الله علَيه وسلّم: (من تركَ مالاً فلورَثَتِهِ، ومن تركَ كلاَلَةً أو عيالاً فإليَّ)() فمع أنّ هذا الحديث قد روي بألفاظ عدّة، إلّا أنّني لم أجده باللّفظ الذي أورده فيه ابن القصّاب، وكذا قوله صلّى الله عليه وسلّم: (اللهم أبدلني بهم خيراً منهم) إذ لم أجد الحديث بهذا اللفظ، وإنّما هو: (أبدلْني بها خيراً منها) وهو بهذا اللفظ حديث صحيح() .

وقد استدلّ بالحديث الضعيف، ومن ذلك استدلاله بما روي عنه صلّى الله عليه وسلّم أنّه: (نهى عن ضَربْةِ القانِصِ)() .

وقد وصل الأمر إلى الاستدلال بالحديث الموضوع، ومن ذلك إيراده حديث (كُنْتُ نبيّاً وآدَمُ بَينَ الماءِ والطِّينِ) ()، مع أنّ في الحديث رواية صحيحة وهي قوله صلّى الله عليه وسلّم: (كنت نبياً وآدم بين الروح والجسد) ()، ولو أنّه استدلّ بالرواية الصحيحة لَمَا أخلّ ذلك بموطن استدلاله() .

الثّالث: الشاهد الشعري:

أخذ الشاهد الشعري مساحة لا بأس بها من شواهد هذا لكتاب، فاستدلّ بشواهد أوردها المتقدّمون كسيبويه والمبرّد وابن السرّاج وغيرهم، ومن ذلك قول الشاعر():

غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بَعْدَ مَا تَمَّ خِمْسُهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيدَاءَ مُجْهِلِ

وظهر في بعضها متأثراً بمنهج المتأخرين، فاستدلّ بشواهد لم أجدها عند المتقدمين، ومن ذلك استدلاله بقول الشاعر():

لَهَا ثَنَايا أرْبَعٌ حِسَان وَأرْبَعٌ فَكُلُّها ثَمَانُ

أمّا تأثره بأهل البيان، فقد دفعه إلى الاستدلال بشواهد لبعض المولّدين، ممّن خرجوا على عصر الفصاحة، ومن ذلك استدلاله بقول أبي العتاهية():

فيا ليتَ الشبابَ يعودُ يَوْمًا ... فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمشَيبُ

وقد اعتذر العيني عن إيراد مثل هذه الشواهد في كتب العلماء، بأنّ استدلالهم به من باب التمثيل وليس الاحتجاج؛ لأنّ قائله لا ينتسب إلى عصر الفصاحة والاستشهاد().

رابعاً: كلام العرب:

أمّا كلام العرب المتمثّل بالأمثال، والحكم، والعبارات المأثورة، فهي قليلة الورود في هذا الكتاب، ومن ذلك استدلاله بقولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه،()، وقولهم: (عسى الغويرا بؤساً) ().

المطلب الرابع
المآخذ على الكتاب

ما علمْت أنّ كتاباً سَلِمَ من المآخذ غير كتاب الله تعالى، وابن القصّاب بشرٌ، والبشر متقلّبٌ بين الخطأ والصّواب، ولكنْ ما يُقال هنا، أنّ هناك فرقاً بين الخطأ المقصود، كأن يتعمَّد شخص تبني رأياً لم يقل به أحد، فينفرد به عن الجماعة، ويعارض به النقل والعقل، وبين الخطأ غير المقصود، الذي يقع من صاحبه سهواً .

إنّ الهفوات التي وقعت في هذا الكتاب هي مظنّة للوقوع، ثمّ إنّ بعضها قد لا يكون من المؤلِّف، وإنّما قد يقع من الناسخ، وإنّي إذ أُشير إليها لا أعني بذلك استنقاصاً من قدر المؤلِّف أو مؤلَّفه، وإنّما هو السعي إلى إخراج الكتاب خالياً من الشوائب قدر المستطاع، وأجملها بالآتي:

1- الاضطراب في نسبة بعض الآراء، وهي قلية جداً، ومنها:

أ ـ نسبة الرأي إلى العالم وفي كتابه خلاف ذلك، ومن ذلك ما نسبه إلى الأخفش في مسألة عمل (كي)، فقال: ((وهي تنصِبُ الفِعْلَ المستقبلَ، سواءٌ دخلَتْ عليها اللّامُ - نحو: لكيلا - أو لمْ تدخُلْ، وقالَ بعضُ النُّحاةِ: إذا دخلَتْ اللاّمُ عليها تكونُ ناصبةً البتَّةَ، وإلّا احتملَتْ أنْ يكونَ حرفَ جرٍّ، فتكونَ (أنْ) مضمرةً فيهِ، وذهبَ الأخفشُ والخليلُ إلى أنَّها في جميعِ استعمالاتِها حرفَ جرٍّ، ورُدَّ مذهَبُهُما بدخولِ اللاّمِ عليها))() إلّا أنّني وجدْت الأخفش في معاني القرآن يقول: ((وقد تكون (كَي) بمنزلة (أَنْ) هي الناصبة، وذلك قوله:ُ"اضخ ضمَّ فأوقع عليها اللام)) ().

ب ـ نسبة الرأي إلى العالِم والشّائع عنه خلاف ذلك، ومن ذلك ما نسبه إلى الكسائي في مسألة فتح اللاّم وتسكينها بعد (ثمّ) فقال:((قالَ الكسائي: التسكينُ بـ(ثمَّ) قبيحٌ))() والمصادر تذكر أنّ الكسائي كان يسكن(اللام) بعد (ثمّ)، فكيف يقول بقبحها ؟ فضلاً عن ذلك أنّ قراءة التسكين مروية عنه().

2- إدخال (ال) التعريف على (غير) حال إضافتها، وذلك في أغلب المواضع التي أورد فيها غير مضافة، مع أنّه قد أفرد لها مبحثاً فصّل فيه القول عن استعمالها وإضافتها ودخول الألف واللاّم عليها، وممّا جاء في ذلك قوله: ((لا يجوزُ إدخالُ اللاّمِ على غيرِ؛ لأنَّهُ لا بدّ من الإضافةِ، والمضافُ إليه إمّا مذكورٌ أو منوي أو في حكمِ الثَّابِتِ ...)) ()، إلّا أنك تجده يقول: ((وإذا وقعَ بعدَ النكرةِ الغيرِ المحضةِ أو المعرفةِ الغيرِ المحضةِ)) ()، وغير ذلك كثير، وإذا أردنا أنْ ننسب هذا الوهم أو السهو إلى النسَّاخ، فإن أحد النسّاخ - بل أولهم – هو ابنه محمد، وهو من العلماء الفضلاء، وله تصانيف قيمة() .

3- اضطراب الضمائر في بعض الألفاظ والعبارات، فتجده في الموضع الواحد ينتقل من التذكير إلى التأنيث، أو من الغيبة إلى الحضور، وما إلى ذلك، فإنْ أمكن التأويل، أوّلتُه وتركته كما ذُكر، كما في قوله: ((وتُخَفَّفُ (لكنَّ) فيكونُ حرفَ ابتداءٍ))، بل حتّى لو كان للالتفات فيه باب لحملته على الالتفات، ومن ذلك ما ذكره في حديثه عن معاني (الكاف) فقال: ((وقالَ الفراءُ: إنَّها تجئ بمعنى (على))) ()، ففي هذا الموضع مثلاً، أجد في جميع النسخ: (أنّها يجي) ولو أنّه قال: أنّه يجئ، لأمكن على (الحرف)، ولو قال: أنّها تجيء، لحُمل على (الكاف) .

4- ذكر تسميات عائمة تحمل أكثر من وجه، كأنْ يقول: كذا قال المكّي، وعندما تعود إلى كتب التراجم تجد الكثير ممّن يحمل هذا اللقب، أو أنْ ينسب إلى كتاب تسمّت به عدّة مؤلّفات، ومثال ذلك قوله: كذا في اللباب، فلا تدري أيّ لباب يقصد .

5- عدم الاعتناء بنصّ لفظ الحديث المُستَدَلّ به، ومن أمثلة ذلك إيراده قول النبي صلى الله عليه وسلم: (من تركَ مالاً فلورَثَتِهِ، ومن تركَ كلالَةً أو عيالاً فإليَّ)، فمع أنّ للحديث روايات عدة، إلّا أنّني لم أجده باللّفظ الذي ذكره ابن القصاب، ولو أنّه استدلّ باللفظ الموجود في الرواية الصحيحة، لما أخلّ ذلك بموطن الاستدلال() .

6- استدلاله بحديث وموضوع، مع أنّ في ذلك الحديث رواية صحيحة، وقد أوضحت ذلك في منهجه في الشواهد .

وبعد، فإنّي إذ أحصي لك المآخذ، فهذا يعني أنّ الكتاب كلّه محاسن إلّا ما ذكرت لك، ولهذا فلا داعي إلى ذكرها .

أبرز النتائج

1- إنّ كتاب الأزهار هو الشرح الأول لمتن إظهار الأسرار للإمام البركوي، وقد سقت عدداً من الأدلّة لإثبات ذلك .

2- سار ابن القصّاب على خطى البركويّ في سرد مادّته، وعرضها على طريقة المتكلّمين، وتقسيم كتابه على وفق تقسيم البركويّ .

3- إبراز معاني النحو، وقد استعان ابن القصّاب بعلوم عدّة، كالقراءات، والتفسير، والحديث، والبلاغة، والأدب، والمنطق، محاولاً – بذلك – إبراز المعاني التي ينتجها تعدد الاستعمال النحوي، فظهرت مادّته شديدة الربط بين علم النحو وعلم المعاني .

4- اعتمد ابن القصّاب على التعليل في عرض مادّته، وتبيين استعمال دون آخر، ولذلك مثّل التعليل جانباً مهماً في هذا الكتاب .

5- حرص ابن القصّاب على بسط آراء العلماء، وذكر أسمائهم وأسماء كتبهم .

6- كان تأثر ابن القصّاب بمَن سبقه من العلماء واضحاً، فمن الجانب النحوي كان شديد التأثر بسيبويه، فأورد ذكره وذكر كتابه أكثر من خمسين مرّة، أمّا التفسير، فظر شدسد التأثر بالزمخشري، والبيضاوي، وأمّا علم المعاني، فكان تأثره بالسكّاكي، والجرجاني، والتفتازاني، والشريف الجرجاني .

7- استدلّ ابن القصّاب بالحديث النبوي، لكنّه لم يعتن بلفظ الحديث، فأورد بعض الأحاديث بالمعنى، ولم يعتن بدرجته، فاستدلّ بالحديث الضعيف والموضوع.

7- استدلّ ابن القصّاب بشواهد شعريّة لمولّدين، لكنّه لم يخرج بذلك عن عرف النحاة، فالشواهد التي أوردها –هنا- أوردها غيره ممّن سبقه من النحويين، إلّا أنّ استدلالهم إنّما كان من باب التمثيل وليس الاحتجاج .

ثبت المصادر

- القرآن الكريم

أ

- أرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت1420ه)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط:2، 1405ه – 1985م .
- أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577ه)، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط:1، 1420ه – 1999م .
- إظهار الأسرار في النحو، لزين الدين محمد بن بير علي البركوي (ت 981ه)، تحقيق: أنور بن أبي بكر الداغستاني، دار المنهاج، المملكة العربية السعودية، جدّة، ط:1، 1430ه – 2009م .
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت338ه)، وضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1421ه .
- الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت321ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط:3، د.ت .
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري ابن السراج (ت316ه)، تحقيق: عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، د.ط، د.ت .
- الأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلي (ت1396ه)، دار العلم للملايين، ط:15، 2002م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، ط:1، 1424ه – 2003م .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت685ه)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط:1، 1418ه .
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشا البغداديّ (ت1339ه)، مكتبة المثنى، بغداد، د.ط، د.ت .

ب

- البديع في علم العربية، لأبي السعادات مجد الدين بن محمد الجزري ابن الأثير(ت606ه)، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرمة، السعودية، ط:1، 1320ه .
- البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي (ت794ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط:1، 1376ه – 1957م .

ت

- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي (ت1205ه)ن تحقيق: مجموعة محققين، دار الهداية، د.ط، د.ت .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت827ه)، تحقيق: محمد المفدي، ط:1، 1403ه – 1983م .
- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت774ه)، تحقيق: سامي بن محمد بن سلامة، دار طيبة للنشر، ط:2، 1420ه – 1999م .

- تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد الأزهري (ت370ه)، تحقيق، محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، طك1، 2001م .
- توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين ابن الخباز (ت639ه)، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر، ط:2، 1428ه – 2007م .

ج

- جامع الشروح والحواشي (معجم شامل لأسماء الكتب المشروحة في التراث الإسلامي وبيان شروحها)، لعبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ضبي – الإمارات العربية المتحدة، د.ط، 1425ه – 2004م .
- الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد الحسن بن قاسم المرادي (ت749ه)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:1، 1413ه – 1992م .
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، لأحمد بن إبراهيم الهاشمي، ضبط وتدقيق: يوسف العميلي، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، د.ت .

ح

- حاشية الشهاب (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)، لشهاب الدين بن محمد الحنفي (ت1069ه)، دار صادر ، بيروت، د.ط، د.ت .
- حاشية الطيبي على الكشاف، المسماة (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب)، لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت743ه)، تحقيق: جميل بن عطا، الناشر: جائزة دبي الدولية،ط:1، 1434ه – 2013م .
- حقائق التفسير، لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي (ت412ه)، تحقيق: سيد عمران، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1421ه – 2001م .

خ

- خزانة التراث، من إصدارات مركز الملك فيصل، وهي مشتملة على أسماء المخطوطات وأماكن تواجدها في العالم، وأرقام حفظها .

د

- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي (756ه)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ط، د.ت .
- ديوان أبي العتاهية، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، د.ط، د.ت .

س

- السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن العباس ابن مجاهد (ت324ه)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط:2، 1400م .
- السراج المنير في الإعانة على معرفة كلام ربنا العليم الخبير، لشمس الدين محمد بن أحمد الشربيني (ت977ه)، مطبعة بولاق الأميرية، القاهرة، د.ط، 1285ه .
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لأبي عبد الرحمن محمد بن ناصر الدين الألباني (ت1420ه)، دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط:1، 1412ه – 1992م .

- سلّم الوصول إلى طبقات الفحول، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني حاجي خليفة (ت1067ه)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة أرسيكا، استانبول – تركيا، د.ط، 2010م .

ش

- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك (ت672ه)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط:1، 1410ه – 1990م .
- شرح المفصّل، لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت643ه)، تحقيق: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:1، 1433ه – 2001م .
- شعر مزاحم العقيلي، تحقيق: نوري حمودي القيسي، وحاتم صالح الضامن، د.ط، 1396ه - 1976م .

ص

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393ه)، تحقيق، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط:4، 1407ه – 1987م .
- صحيح البخاري (الجامع الصحيح)، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256ه)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط:1، 1422ه .

ع

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بدر الدين العيني (ت855ه)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت .
- عين الأعيان في تفسير سورة الفاتحة، لشمس الدين محمد بن حمزة الفناري (ت751ه)، مطبعة سندة، د.ط، 1326ه .
- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170ه)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت .

ك

- كتاب التعريفات، للشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت816ه)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:1، 1403ه – 1983م .
- الكتاب، لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:3، 1408ه – 1988م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لجار الله أبي القاسم الزمخشري (ت538ه)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط:3، 1307ه .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله حاجي خليفة (ت1067ه)، مكتبة مثنى، بغداد، د.ط، 1941م .

ل

- اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت775ه)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:1، 1419ه .
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي بن منظور الأفريقي (ت711ه)، دار صادر، بيروت، ط:3، 1414ه .
- لطائف الإشارات، لعبد الكريم بن هوازن القشيري (ت465ه)، تحقيق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ط:3، د.ت .

م

- الكتاب المصنَّف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة (ت235ه)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشيد، الرياض، ط:1، 1409ه .
- مجمل اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت395ه)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:2، 1406ه – 1986م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392ه)، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د.ط، 1420ه – 1999م .
- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة (ت458ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1421ه – 2000م .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، (ت241ه)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط:1، 1421ه – 2001م .
- معاني القرآن، لأبي الحسن المجاشعي الأخفش الأوسط (ت215ه)، تحقيق، هدا محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:1، 1411ه – 1990م .
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207ه)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط:1، 1955م .
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت311ه)، عالم الكتب، بيروت، ط:1، 1408ه – 1988م .
- المعجم الكبير، لأبي القاسم سلميان بن أحمد الطبراني (ت360ه)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط:1، 1415ه – 1994م .
- معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد كحالة الدمشقي، (ت1408ه)، مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت .
- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، لمحمود عبد الرحمن المنعم، دار الفضيلة، د.ط، د.ت .
- معجم المطبوعات العربية والمعرّبة، ليوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت1351ه)، مطبعة سركيس بمصر، د.ط، 1346ه – 1948م .
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس (ت395ه)، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ط، 1399ه – 1979م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام (ت761ه)، تحقيق: مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط:6، 1985م .
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسين فخر الدين الرازي (ت606ه)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط:3، 1420م .
- المفتاح في الصرف، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت471ه)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:1، 1407ه – 1987م .
- المفصّل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن أحمد الزمخشري (ت538ه)، تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط:1، 1993م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت855ه)، تحقيق: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق، وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة – مصر، ط:1، 1431ه – 2010م .

- الممتع الكبير في التصريف، لعلي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي ابن عصفور (ت669ه)،

ن

- النشر في القراءات العشر، لشمس الدين محمد بن محمد بن الجزري (ت833ه)، تحقيق، علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، د.ط، د.ت .
- نهاية الإرب في فنون الأدب، لأحمد بن عبد الوهاب شهاب الدين النويري (ت733ه)، تحقيق، مفيد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:1، 1424ه – 2004م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات محمد بن محمد بن الأثير (ت606ه)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط، 1399ه – 1979م .

ه

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين البغدادي (ت1399ه)، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، د.ط، د.ت .
- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، لعبد الفتاح ابن السيد عجمي المرصفي (ت1409ه)، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط:2، د.ت .